

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع توسعة المعهد الفنى الصناعى بالمطرية محافظة القاهرة .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والموضح بياها وموقعها واسم مالكها بالرسم والكشف والمذكرة المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠١ (٧ مارس سنة ١٩٨١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨١

طلب المعهد الفنى الصناعى بالمطرية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير المنفعة العامة ونزع ملكية قطعة الأرض رقم ٥٦ شارع متحف المطرية قبل المعهد لحاجته الملحة لتلك المساحة من الأرض لعدم وجود مسطح من المساحات والفراغات المكشوفة لتجميع الطلبة ، علما بأنه يضع يده عليها منذ إنشائه سنة ١٩٥٧ ويستغلها كلاعب .

وقد أفادت وزارة التعليم والبحث العلمى أنه تمشيا مع سياستها فى تطوير التعليم الفنى فقد اتجهت نحو التوسع فى مباني المعهد بالاتفاق مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير بقروض تبلغ حوالى ثلاثة ملايين دولار تصرف جميعها لتنفيذ التوسعات والإنشاءات المطلوبة للمعهد .

كما أفادت الوزارة بأن قطعة الأرض المذكورة آلت إلى الحراسة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بفرض الحراسة على أملاك السيد أندريا نكولا كجلا وأنها حاليا محل اشكالات قضائية ويخشى من احتمال صدور حكم فى غير صالح الوزارة يتسبب فى إعاقة سير الدراسة بالمعهد الأمر الذى يقتضى اتخاذ اللازم للاستهلاك عليها لصالح الوزارة .

تبلغ مساحة هذه الأرض حوالى ٥٠٦٠ مترا مربعا تقريبا وحدودها كالاتى :

الحد البحرى : مباني المعهد الفنى بالمطرية وبعض مساكن الأهالى .

الحد الشرقى : مساكن الأهالى .

الحد القبلى : شارع متحف المطرية .

الحد الغربى : ممر يفصل سور المعهد عن الأهالى .

وقد رصدت وزارة التعليم والبحث العلمى مبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه تحت حساب

المبالغ اللازمة للتعمير والذى قدر مبدئيا بمبلغ ١٣٩١٥٠ جنينها .

وقد وافق المجلس الشعبى المحلى بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٠ على اتخاذ إجراءات

نزع ملكية قطعة الأرض المشار إليها .

كما وافق جهاز تصفية الحراسات على نزع ملكية هذه الأرض .

لذلك وتطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتوائين المعدل له ، وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ، وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية .

أشرف بعرض مشروع القرار المرفق ، برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

نائب رئيس مجلس الوزراء

دكتور : فؤاد محيي الدين

محافظة القاهرة

لمديرية الإسكان والتعمير

دائرة نزع الملكية والتحسين

كشف

بأسماء الملاك الظاهرين لقطعة الأرض المطلوب نزع ملكيتها اضمحها

للمعهد الفنى الصناعى وتقرير المنفعة العامة عنها

قسم المطرية - محافظة القاهرة

ملاحظات	المسطح	العنوان	اسم المالك الظاهر	رقم وموقع العقار
أرض فضاء	حوالى ٢.٥٠٦ م ^٢ تقريباً	شارع البستان (عبد السلام عارف) بوزارة المالية قسم العقارات	جهاز تصفية الحراسات عن أملاك السيد أندريا نقولا كحلا	القطعة رقم ٥٦ شارع متحف المطرية قبلى المعهد الفنى الصناعى